

## صفقة توقف تهديد قناة عراقية بعد اتهامها بالإساءة إلى المرجعية

بغداد - كشف الجدل المتصاعد حول الاتهامات التي وجهت إلى قناة "يو. تي. في" العراقية من قبل ميليشيات متنفذة في العراق بشأن حديث تلفزيوني للنائب المثير للجدل فايق الشيخ علي، اتهم فيه بالإساءة إلى مرجعية النجف، عن صفقات الضغط والتواطؤ التي تسير الحياة السياسية والإعلامية في العراق. وحرّضت مجموعات شيعية متطرفة ومدعومة من إيران على حرق مبنى القناة بعد الحوار الذي أجري مع الشيخ علي ضمن برنامج بثته القناة التي يمتلكها السياسي العراقي المثير للجدل خميس الخنجر.

ويرتبط الخنجر بمصالح سياسية ومشاريع اقتصادية مع أحزاب وميليشيات تابعة لإيران، الأمر الذي دفعه للتنسيق مع مستشار الأمن الوطني فالح الفياض لمنعته مهاجمة القناة. وذكرت مصادر إعلامية في القناة، أن الفياض أرسل قوات أمنية لحماية القناة من هجومات أي مجموعات، مؤكدة أن "المصالح فوق أي اعتبار مذهبي أو طائفي متعلق بقدسية المرجعية".

ويملك الخنجر قناة "يو. تي. في" التي تدار من تركيا ولديها مكتب في بغداد، وهي جزء من مشاريع الخنجر السياسية والاقتصادية التي تقرب فيها من الكتل الشيعية للحصول على دعمها. وقال إعلامي مقرب من القناة إن "المصالح فوق أي اعتبار، وليس الكلام الأخر عن مس المقدسات إلا مجرد تشويش على ما يخفى في العراق". وأضاف الإعلامي أنه أمر يدعو إلى السعادة أن يمنع ما وصفهم بـ"المتهورين" من مهاجمة القناة، لكن تأمل أن تحمي القوات الحكومية جميع

القنوات من تلك الهجمات التي تصادر حرية التعبير والآراء. وانتشرت موجة من التهديد والوعيد على مواقع التواصل الاجتماعي، بحرق مقر القناة كما حدث قبل أيام لقناة دجلة بسبب بثها أغان في يوم عاشوراء. وعبرت القناة في رسالة توضيح حملت توقيع مديرها علي عبد الأمير عجم، عن شكرها للقوات الحكومية بحماية القناة، واصفة رد الحكومة بـ"الرصين والمسؤول بعد تهديد أطراف بحرق مقر قناتنا في بغداد وتعريض حياة منتسبينا للخطر حين نشرت الأجهزة الأمنية السؤولة فصيلا عسكريا لحماية المقر والمنتسبين".

عبدان الطائي  
على ما يبدو هناك من يريد أن يصطاد في الماء العكر

واختارت إدارة القناة أن يحمل توقيع عبد الأمير على الرسالة التي هي بمثابة اعتذار، لأنه مقيم في الولايات المتحدة، وأن عقده مع القناة على وشك الانتهاء. ورد مقدم البرنامج عبدان الطائي على اتهامه بالتحريض، بنشر مقطع فيديو لحلقة برنامج "الحق يقال" التي أثارته الجدل باستضافة النائب فايق الشيخ علي، وأرقه بتفريده قال فيها "المتاعع البرنامج يستطعم أن يدرك جيدا كيف تداخلت مع الضيف في أكثر من مرة حول اعتدال المرجعية وتسامحها ومواقفها مع المتظاهرين ضد الاعتقالات، لكن على ما يبدو هناك من يريد أن يصطاد بالماء العكر".

## هجمات متبادلة بين ترامب ومراسلة فوكس نيوز

ونقلت عن المسؤول الذي لم تسمه قوله "عندما تحدث الرئيس عن حرب فيتنام قال إنها حرب غبية، وكل من ذهب إلى هناك كان مغفلاً". واعتبر المسؤول أنها "كانت زلة نابعة من شخصية الرئيس. هو لم يكن بإمكانه أن يستوعب لماذا قد يموت أشخاص من أجل وطنهم، فالأمر لا يستحق".

وقال ترامب في تغريدة غاضبة "جينيفر غريفيين يجب أن تطرد بسبب هذا النوع من الصحافة. هي حتى لم تتصل بنا من أجل التعليق، فوكس نيوز انتهت".

ودافع ترامب عن نفسه بشدة في أعقاب نشر تقرير "ذي اتلانتيك"، وغرد وأعاد تغريد تعليقات تصف التقرير بأنه "أخبار مضللة". كما وصف رئيس تحرير المجلة جيفري غولدرغ الذي كتب التقرير بأنه شخص "كريه".

ودافع العديد من زملاء غريفيين في "فوكس نيوز" عنها بشكل علني على تويتر، إلى جانب عضو الكونغرس الجمهوري آدم كينزبرنغر الذي وصفها بأنها "منصفة وشجاعة".

وتوجهت غريفيين إلى ترامب بالقول على هواء "فوكس نيوز" مباشرة السبت "يمكنني أن أبلغك أن مصادري لا يمكن التشكيك فيها". وأضافت "مصادري ليست مجهولة بالنسبة إلي وأشك في أنها مجهولة أيضا بالنسبة إلى الرئيس".



جينيفر غريفيين تحدثت ترامب على الهواء مباشرة

## نشر خبر مفبرك ضربة لوكالة الأنباء الجزائرية كمصدر مسؤول

هيئة أممية تنفي صحة خبر نسبه الوكالة إلى مسؤول لا وجود له



الجزائريون يريدون إعلاما يمثلهم

وهو ما يميز وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الرسمية باعتبارها مصادر موثوقة تبني سمعتها المهنية على الدقة والمصداقية، لذلك جاء نشر خبر مفبرك في وكالة الأنباء الجزائرية التي تعتبر المصدر الرسمي لنقل الأخبار عن الجزائر، صدمة للجزائريين وزرع الثقة بها وضرب مصداقيتها في الصميم بالنسبة لهم.

وإضافة إلى أن الوكالة ارتكبت خطأ مهينا فادحا بنشر خبر عار عن الصحة، وتجاهلت أن عصر الفضائيات المفتوحة ومواقع التواصل الاجتماعي، أفضح الأخبار الكاذبة بسرعة كبيرة لاسيما إذا كانت من مصدر مسؤول وكالة أنباء رسمية توزع أخبارها على وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، أي أن اكتشاف الخطأ أمر مؤكد.

وأصدر مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، الجمعة، بيانا سلط فيه الضوء على معلومات وصفها بـ"الملفقة في ما يتعلق بالجزائر".

وأكد المكتب أن مواطنين وناشطين جزائريين قدموا شكاوى في الأسابيع الأخيرة، وأن هيئات حقوق الإنسان المعنية ستختلظ فيها في الوقت المناسب. وكتب الصحافي لحسن حرمة في صفحة على فيسبوك "أن اتصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى إصدار بيان تكذيب وكالة الأنباء الجزائرية لنشرها معلومات مغلوطة وأخبار مضللة، والتنديد باستخدام صورة قاعتها وشعارها، يعني أن الانحطاط الإعلامي بلغ مستوى لا يطاق".

وتداول ناشطون على الشبكات الاجتماعية البيان وانتقدوا وكالة الأنباء الجزائرية التي عملت وفقهم بطريقة تماهي فيها موقف السلطة من النشاط الذي ينادون باحترام الحريات والحقوق الأساسية، ولاسيما حق التظاهر السلمي.

وقال الإعلامي الجزائري نجيب بلحيمر في تعليق مطول نشره على صفحته على فيسبوك "قررات ردود أفعال أصدقاء وزملاء عملوا في الوكالة واستخلصت أن شعورا بالأسى يغمرهم، الأمر لا يتعلق بخطأ ارتكبه صحافي أو رئيس تحرير، بل هو نتيجة للتدخل المباشر في عمل الوكالة عن طريق التعليمات الفوقية تماما مظلمة أجمعت وسائل الإعلام المتعلقة على إعادة نشر الخبر، تطوعا أو امتثالا للأوامر".

وأشار بلحيمر إلى أن "ما قاله المتحدث باسم المفوضية العليا لحقوق الإنسان بخصوص مقال وكالة الأنباء مخجل، وبميس بصورة الجزائر لأنه في النهاية يقدم مثلا حيا على كيفية تحويل وسائل الإعلام العمومية إلى أدوات للدعاية التي لم تعد تلجا إلى طرق ذكية للتلاعب بل سقطت في فخ الكذب المفضوح والرديء".

الوكالة الجزائرية نشرت مقالا مغلوطا بني على معلومات مفبركة، وبأنها استندت إلى تصريحات لشخص قدمته كسكرتير في مكتب المنازعات في الأمم المتحدة وهذا الشخص غير موجود ضمن موظفي الأمم المتحدة والمكتب المذكور ولا علاقة له بقضايا حقوق الإنسان".

ونشرت الهيئة الأممية على صفحتها الرسمية على فيسبوك تدويته قالت فيها إن المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان روبرت كولفيل أوضح أن المقال غير صحيح.

وقال كولفيل إن المعلومات الواردة في المقال، التي تناقلتها على نطاق واسع ووسائل إعلام أخرى في الجزائر "هي تلفيق كامل من البداية إلى النهاية". ثم تابع "لا توجد هيئة لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة بهذا الاسم، ولم تتمكن من تحديد أي موظف ذي صلة في الأمم المتحدة أو خبير مستقل في حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يدعى عصام المحمدي".

وطلب كولفيل أيضا من وكالة الأنباء الجزائرية وراديو مونت كارلو "إذا كانتا بالفعل المصدر الأصلي للقصّة، سحب هذه المعلومات الكاذبة والإيضاح للراء والمستمعين أن القصّة كانت ملفقة بالكامل".

وسلّطت القضية الضوء مجددا على مسألة الأخبار الكاذبة وانتشارها بشكل واسع على مواقع التواصل الاجتماعي،

وخلصها من قبل الضباط القانونيين بالمكتب". ونقلت الوكالة تصريحات لشخص يدعى عصام المحمدي زعمت أنه سكرتير لحكومة الأمم المتحدة، وقالت إن هذه التصريحات تم بثها قبل يومين على إذاعة مونت كارلو الدولية.

وأفادت الوكالة في خبرها المفبرك أن "السكرتير المصري، قال في تصريحات لإذاعة مونت كارلو الدولية إن الشكوى رفضت لعدة أسباب منها محتوى الشكوى الذي لا يتطابق مع تقارير منظمة حقوق الإنسان بالجزائر، وبعض المضامين على العريضة لهم سوابق عدلية، وجميع المضامين غير مقيمين بالجزائر لمدة 10 سنوات، ومقدمو العريضة هم مزدوجو الجنسية ومنهم من لا يملك الجنسية الجزائرية".

وأضافت الوكالة "إن رفض الشكوى يعكس تصنيف الجزائر ضمن صدارة الدول العربية التي تكرر حرية التعبير وحماية حقوق الإنسان". وتعليقا على الخبر، أصدرت المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بيانًا ذكرت فيه أن

الجزائر - تحولت وكالة الأنباء الجزائرية إلى خير تصدر العناوين على المنصات الإعلامية، بعد نفي مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتصريحات مسؤول أوردتها الوكالة ضمن خبر لا صحة له، وسط استهجان الجزائريين على مواقع التواصل من وقوع الوكالة الرسمية في خطأ كهذا، فيما من المفترض أنها مصدر رسمي، تتحرى الدقة والمصداقية وتترك سهولة اكتشاف الأخبار الكاذبة اليوم.

نجيب بلحيمر  
الأمر لا يتعلق بخطأ صحافي بل بالتدخل المباشر في الوكالة

ونشرت وكالة الأنباء الجزائرية (APS) بالفرنسية والعربية والإنجليزية، الثلاثاء 1 سبتمبر، خبرا زعمت فيه أن هيئة تدعى "مكتب جنيف لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات رفض شكوى من قبل مجموعة من الناشطين السياسيين الجزائريين بعد 24 ساعة من تقديمها

## سجل حرية الصحافة في الجزائر يواصل التراجع

صحافيين منذ الحراك الجزائري في فبراير 2019. والأسبوع الماضي، حُرمت صحفية الوطن اليومية الجزائرية الناطقة بالفرنسية من الإعلانات العامة بعد نشرها مقالا عن ثروة اثنين من أبناء رئيس أركان الجيش الراحل أحمد قايد صالح.

وخصصت صحيفة الوطن وهي من أبرز الصحف الجزائرية الاثنين الماضي، صفحتها الأولى لمقال عن استثمارات ابني الفريق قايد صالح الذي توفي في 23 ديسمبر 2019، وقالت إنها "جمعا ثروة هائلة". وأضافت الصحيفة أن اثنين من أبناء الرجل القوي السابق يخضعان "تحقيق قضائي"، بعد منعهما من مغادرة الأراضي الجزائرية. وقال مدير الصحيفة الطبيب بلغيش لوكالة فرانس برس "أؤكد أن الصحيفة حُرمت من الإعلانات العامة بعد نشر هذا المقال".

وأضاف "الأمر يشبه أيام عبدالعزيز وسعيد بوتفليقة (الرئيس السابق

الجزائر - تزايد حدة الانتقادات الموجهة للسلطات الجزائرية بسبب تدهور حرية التعبير والصحافة، حيث قالت صحيفة "لوجورنال دو ديمان" الفرنسية إن النظام الرسمي يسعى لقتل حرية التعبير والرأي على الرغم من البلاد كانت رائدة في حرية الصحافة قبل عقود.

وأوضحت الصحيفة في تقرير الأحد أن الجزائر باتت تحتل مراتب متأخرة جدا على سلم حرية التعبير والإعلام. واستندت إلى مؤشر منظمة "مراسلون بلا حدود" لحرية الصحافة في أنحاء العالم، فقد حلت الجزائر في المرتبة 146 من أصل 180 للعام الجاري. وأشارت الصحيفة الفرنسية إلى أن الجزائر تراجعت 27 نقطة في سلم الحريات خلال الخمس سنوات الأخيرة. وعزت السبب إلى إغلاق المواقع الإخبارية، بالإضافة إلى الاعتقالات الدورية في صفوف الصحافيين العاملين في البلاد. واعتقلت السلطات في الجزائر 8